

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

الاستدلال القاهر لصاحب الجوامر من الحديث الظاهر

لقد حقّت مقالة الجوامر بأنّ تلقيق الروايات السالفة معاً ستنتج شرطية المعصوم للجمعة و لهذا سيتحمّل دوماً أن تفحص أسرة الروايات المتقاربة لنفقها معاً فنخرج بالنتائج الصائب - وفقاً للجوامر- فإنّا لو ضمّمنا رواية «عدد السبعة» التي تستذكر أيضاً شخصية «من يضرب الحدود» ضمناً برواية أمير المؤمنين: «لا جمعة إلا في مصر تقام فيه الحدود» لاستنبطنا تألف كلتا الروايتين معاً بحيث ستشرح إحداهما الأخرى فإنّ الحدود تخصّ شتون المعصوم فحسب - فلا يحقّ للعوام إجرائها- فبالتالي لو انبسطت يد الفقيه لأتيح له إجراءها ببركة دلائل «ولاية الفقيه» بل حتى لو كان الحاكم جائراً لأقام الجمعة لأنّها - بصورة عامة- ترتهن على تواجد أصل الحكومة و السلطة.

و أمّا السرّ بعدم تصريح المرويّات بشرطية المعصوم فهو لأجل:

Ø أزمنتهم العصبية و ظروفهم الخانقة بحيث كانوا يُتّهم الأئمّة بالتدسيس و المعارضه و العداوة رغم أنّهم قد عكّفوا في منازلهم و لهذا قد أجاد المحقق البروجرديّ بأنّ دراسة الروايات تتطلّب ملاحظة فترة صدورها و تفتيش أجواءها مؤكّداً.

Ø أنّهم عليهم السلام لم يتبّنوا تشريح جوانب المسائل بأكملها ضمن محفّل موحّد بل دأبوا في استدراج التبيّن و التعليم و أحياناً قد أبّهموا الإجابة لأسباب مّا و أحياناً قد اتّقوا و ...